

مداخلة طاهر المصري فى جلسة مجلس الاعيان بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤
بحث مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين

دولة الرئيس ،

ناقشت اللجنة القانونية هذا القانون باستفاضة من خلال مداوات وتبادل معمق للأراء . وكان غياب مادة تتعامل مع موضوع اخلاء المأجور مثار قلق شديد عند العديد ممن حضر اجتماع اللجنة ، وانا واحد منهم . وكان هناك اقتراح ، لم يؤخذ به ، يعطي المستأجر الاولوية فى البقاء فى العقار ، إذا ما قبل بدفع بدل المثل أى الاجر السائد الذى يحدد له وفى ذلك انصاف وعدل لكلا الطرفين . إن بقاء القانون كما وردنا من اللجنة القانونية قد يرتب مضار كبيرة وغير مبررة على شريحة واسعة من السكان فى كافة محافظات المملكة ، خاصة فى هذا الوقت الذى يبلغ فيه التوتر الاجتماعى مستويات عالية نتيجة للظروف المعيشية الصعبة .

ولهذا السبب فأنتى أمتنع عن تأييد هذا القانون .